على الصحيح جريا ان الخلاف فيها دون ان المكسورة ولكن يقتضي فرقا بينهما والظاهر
ان العلي وانها لا تغير ان معنى الجملة ولا ينقلانها عن اسلوب الى اخر بل يبقيان ما دخلا
عليه بخلاف ما اشبهها الحروف الزائدة للتاكيد بخلاف ما فانها تنقل الكلام من اسلوب الخبر
الى اسلوب الجحد قوله بان تقدمها علم او معناه احد الاصناف كاذا في الاية الشريفة
انما جاز العطف بالرفع اذا تقدمها ما ذكر لانها حينئذ بمنزلة ان المكسورة
لوقوعها مع معموليها موقع المفعولين وهما في الاصل جملة احدهما مسند
اليه والاخر مسند ولا ينافي لكونها مع معموليها في تاويل مفرد لان ما تقدم
منظور فيه للاصل كما علمت ولا شك انه جملة تذكير قوله لان الاصل معنى الابتداء في معنى
الجملة ذات الابتداء لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشا
فلو جاز الرفع لزم عطف الخبر على الانشا قال سم وهو مشكل على القول بجواز عطف
الخبر على الانشا والعكس لان معنى كون علة المنع لزوم ما ذكر اختصاص المنع بالمانع
ثم ان هذا اللزوم انما يظهر على تقدير كونه من عطف الجمل اما على تقدير كون المرفوع
معطوفا على الضمير في الخبر فلا بل ينبغي ان يجوز مطلقا افاده الشنواني تبعا
لصاحب التصريح قوله وخففت ان المكسورة اي بشرط ان لا يكون الخبر غير صالح
لدخول اللام نحو ان زيد اقام ويستثنى من الثاني الخبر المنفي فتخفف معه الا انه
لانه لا يتوهم معه ان ان نافية قوله وقل العمل انما قل هنا وبطل فيما اذا كففت بما
عن العمل على مذهب سيبويه مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص لان
الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة
سلطنة اسقاط بعضها افاده سم ومحل ما ذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما
في الامثلة الاتية وجب الاهمال ولا بد على الاعمال ان اسمها ضمير الشان والجملة
الفعلية خبرها قوله وان كل لما جميع لدينا محضرون كل مبتدا واللام لام الابتدا
وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته ولدينا متعلق به ويجوز ان يعرب
جميع مبتدا ثانيا ومحضرون خبره والجملة خبر الاول قوله وان كلا لما ليوفينهم

اللام



اللام الاولى موطئة للقسم والثانية للتاكيد وما زائدة بينهما للفصل وليو
فينهم خبر ان وقيل ما موصول خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة
القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة
موصوفة وجملة القسم وجوابه صفة سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا
لخلق موفى عمله وقرئ لما بالتشديد والتنوين بمعنى جميعا كقوله تعالى
اكلا لما وقرئ ان كل على ان ان نافية ولما بمعنى الا قاله بعض المحشين وقرئ
لما بالتشديد من غير تنوين مع نصب كلا فان هي المخففة ولما جازمة ومعمولها
ومعناها محذوف اي لما ينقص ... ليوفينهم قوله ونقل ... اللام اي بالنظر للقياس
وقوله فيما سيأتي وربما استغني اي في السماع فلا تنافي بين الكلامين
على ان التنافي مدفوع باعتبار القيد وهو قوله ان بدا ما الثاني واعتبار
عدمه في الاول قوله لعدم اللبس مقتضاه انه اذا وجد مع الاعمال اللبس لزمت
منها ايضا فحوا ان هذا الذاهب وهو كذلك قوله يجب كسر ان اي لان العمل لا تم
الا بنية ان تعلق الفعل عن العمل وجوبا قوله يجب دخولها في ... لطلب العامل لا معلق
لان اللام الفارقة ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام ان اللام الفارقة تدخل
على خبر ان المفتوحة المخففة مع انها لا تلتبس بان النافية حتى تحتاج للفرق
وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل العامل فتحت الهمزة
وابقيت اللام في الكسر فصد الفرق سابقا على دخول الفعل الطالب لفتح الهمزة
او يقال اللام الفارقة قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق لدخولها بعد المكسورة
عند قيام القرينة افاده الشنواني قوله وربما استغني عنها الخ اورد عليه ان الاولى
التعبير بربما يقتضي انه مع القرينة يستغنى تارة ولا يستغنى اخرى مع ان
القرينة تقتضي الاستغنا ولا بد واجيب بانه ليس المراد بالاستغنا عدم الاحتياج
الى اللام حتى يجزم بالاستغنا بل المراد به ترك اللام وعدم الاتيان بها ولا شك انه
عند وجود القرينة يجوز ترك اللام وذكرها فصح ما ذكر قوله ان الحق لا يخفى على ذي

Copyright © King Saud University